

کتاب المله

ابونصر محمد الفارابی

إعداد: محسن مهدی*

کتاب المله / ۲۹۱

اشاره

کتاب «المله» از مجموعه آثار ابونصر فارابی است که ترجمه آن در شماره ششم فصلنامه علوم سیاسی چاپ شده و مورد استقبال اندیشمندان و محققان فرهیخته قرار گرفته است. از این رو با تقاضای خوانندگان گرامی، متن عربی آن تقدیم می‌گردد. آنچه بر اهمیت این کتاب می‌افزاید چارچوب نظری برای مکتب سیاسی اسلام و طرح بحث زعامت سیاسی فقیه می‌باشد. در واقع این کتاب مبنای نظری دیگر مباحث سیاسی فارابی از جمله «آراء اهل مدینه فاضله»، «سیاست مدینه»، «فصول مدنی» و «احصاء العلوم» می‌باشد.

* استاذ الدراسات العربیة و الإسلامیة بجامعة شیکاگو.

(۱) الملة هي آراء و أفعال مقدرة مقيدة بشرائط يرسمها للجمع رئيسهم الأول. يلتبس أن ينال باستعمالهم لها غرضاً له فيهم أو بهم محدوداً. والجمع ربّما كان عشيرة و ربّما كان مدينة أو صقعا، و ربّما كان أمة عظيمة، و ربّما كان أمماً كثيرة. و الرئيس (الأول) إن كان فاضلاً و كانت رئاسته فاضلة في الحقيقة، فإنّه إنّما يلتبس بما يرسم من ذلك أن ينال هو و كلّ من تحت رئاسته السعادة القصوى التي هي في الحقيقة سعادة، و تكون تلك الملة (ملة) فاضلة. و إن كانت رئاسته جاهليّة، فإنّه إنّما يلتبس بما يرسمه من ذلك أن ينال هو بهم خيراً إمّا من الخيرات الجاهليّة - إمّا الخير الضروري الذي هو الصّحة و السلامة و إمّا يسار و إمّا لذّة و إمّا كرامة و جلاله و إمّا غلبة - و يفوز هو بذلك الخير و يسعد به دونهم، و يجعل من تحت رئاسته آلات يستعملهم في أن يصل بهم إلى غرضه و يستديمه. و إمّا أن يلتبس بذلك أن ينال ذلك الخير (هم) دونه، أو هو و هم جميعاً - و هذان هما أفضل رؤساء الجاهليّة. و إن كانت رئاسته تلك رئاسة ضلالة - بأن يظنّ هو بنفسه الفضيلة و الحكمة و يظنّ به و يعتقد فيه ذلك من تحت رئاسته من غير أن يكون كذلك - كان الذي يلتبس بذلك أن ينال هو و من تحت رئاسته شيئاً يُظنّ به السعادة القصوى من غير أن تكون لها حقيقة. و إن كانت (رئاسته) رئاسة تمويه من حيث يتعمّد ذلك و من تحت رئاسته لا يشعرون بذلك، فإنّ أهل رئاسته يعتقدون فيه و يظنّون به الفضيلة و الحكمة، و يكون ملتبس بما يرسمه إمّا في الظاهر فأن ينال هو و هم السعادة القصوى و إمّا في الباطن فأن ينال بهم أحد الخيرات الجاهليّة. فإنّ الرئيس الأول الفاضل إنّما تكون مهنته ملكيّة مقرونة بوحى من الله إليه. و إنّما يقدر الأفعال و الآراء التي في الملة الفاضلة (بالوحي)، و ذلك بأحد وجهين أو بكليهما: أحدهما أن توحى إليه هذه كلّها مقدرة. و الثاني أن يقدرها هو بالقوة التي استفادها (هو) عن الوحي و الموحى تعالى حتّى تكشف له بها الشرائط التي بها يقدر الآراء و الأفعال الفاضلة، أو يكون بعضها بالوجه الأوّل و بعضها بالوجه الثاني، و قد تبين، في العلم النظريّ كيف يكون وحي الله تعالى إلى الإنسان الذي يوحى إليه و كيف تحصل في الإنسان القوة عن الوحي و الموحى.

(۲) و [ان] الآراء التي في الملة الفاضلة منها آراء في أشياء نظريّة و آراء في أشياء

إرادية. فالنظرية ما يوصف الله تعالى به، ثم ما يوصف به الروحانيون و مراتبهم في أنفسهم و منازلهم من الله تعالى و ما فعل كل واحد منهم، ثم كون العالم و ما يوصف به العالم و أجزاؤه و مراتب أجزائه. و كيف حدثت الأجسام الأول و أن من الأول أجساماً هي أصول سائر الأجسام [ثم] (التي) تحدث أولاً و تبطل، و كيف حدثت سائر الأجسام عن التي هي من الأجسام أصول، و مراتب هذه، و كيف ارتباط الأشياء التي يحويها العالم بعضها ببعض و انتظامها، و أن كل ما يجري فيها عدل لا جور فيه، و كيف نسبة كل واحد منها إلى الله تعالى و إلى الروحانيين، ثم كون الإنسان و حصول النفس فيه، و العقل و مرتبته من العالم و منزلته من الله و من الروحانيين، ثم أن توصف النبوة ما هي، و الوحي كيف هو و كيف يكون، ثم، ما يوصف به الموت و الحياة الآخرة، و السعادة التي يصير إليها الأفاضل و الأبرار و الشقاء الذي يصير إليه الأراذل و الفجار في الحياة الآخرة. و الضرب الثاني ما يوصف به الأنبياء و الملوك الأفاضل و الرؤساء الأبرار و أئمة الهدى و الحق الذين توالوا في الزمان السالف، و اقتصاص ما اشتركوا فيه و الذي اختص به كل واحد من أفعال الخير، و ما آلت إليه أنفسهم و أنفس من انقاد لهم و اقتدى بهم من المدن و الأمم في الآخرة، و ما يوصف به الملوك الأراذل و الرؤساء الفجار المتسلطون من أهل الجاهلية و أئمة الضلال الذين كانوا في الزمان السالف، و اقتصاص ما اشتركوا فيه و ما اختص به كل واحد من أفعال الشر، و ما آلت إليه أنفسهم و أنفس من انقاد لهم و اقتدى بهم من المدن و الأمم في الآخرة، و ما يوصف به من في الزمان الحاضر من الملوك الأفاضل و الأبرار و أئمة الحق، و ذكر ما شاركوا فيه من تقدمهم و ما اختص به هؤلاء من أفعال الخير؛ و ما يوصف به الرؤساء الفجار و أئمة الضلال و أهل الجاهلية الذين في الزمان الحاضر، و اقتصاص ما شاركوا فيه من تقدم و ما اختصوا به من أفعال الشر و ما تؤول إليه أنفسهم في الآخرة. و ينبغي أن تكون الصفات التي توصف بها الأشياء التي تشتمل عليها آراء الملة صفات تخيل إلى المدنيين جميع ما في المدينة من الملوك و الرؤساء و الخدم و مراتبهم و ارتباط بعضهم ببعض و انقياد بعضهم لبعض و جميع ما يرسم لهم ليكون ما يوصف لهم من تلك مثالات يقتفونها في مراتبهم و أفعالهم. فهذه هي الآراء التي في الملة.

(۳) و أمّا الأفعال فأولها الأفعال والأقاويل التي يُعظّم الله بها و يُمجّد، ثمّ التي يُعظّم بها الروحانيون و الملائكة، ثمّ التي يُعظّم بها الأنبياء والملوك الأفاضل والرؤساء الأبرار وأئمة الهدى الذين كانوا فيما سلف، ثمّ التي يُخسّس بها الملوك الأراذل و رؤساء الفجار وأئمة الضلال ممّن سلف و تُقبّح به أمورهم. (ثمّ) التي يُعظّم بها من في الزمان من الملوك الأفاضل والرؤساء الأبرار وأئمة الهدى و يُخسّس من في الزمان من أضدادهم. ثمّ من بعد هذا كلّ تقدير الأفعال التي بها تكون معاملات أهل المدن، إمّا فيما ينبغي أن يعمل الإنسان بنفسه و إمّا فيما ينبغي أن يعامل به غيره، وتعريف العدل في شيء شيء من هذه الأفعال.

فهذه جملة ما تشتمل عليه الملة الفاضلة.

(۴) والملة والدين يكاد يكونان اسمين مترادفين، وكذلك الشريعة والسنة. فإنّ هذين إنّما يدلّان و يقعان عند الأكثر على الأفعال المقدّرة من جزأي الملة. و قد يمكن أن تسمّى الآراء المقدّرة أيضاً شريعة، فيكون الشريعة والملة والدين أسماء مترادفة. فإنّ الملة تلتئم من جزئين: من تحديد آراء و تقدير أفعال. فالضرب الأوّل من الآراء المحدودة في الملة ضربان: إمّا رأى عبّر عنه باسمه الخاصّ به الذي جرت العادة بأن يكون دالاً على ذاته. وإمّا رأى عبّر عنه باسم مثاله المحاكي له. فالآراء المقدّرة التي في الملة الفاضلة إمّا حقّ وإمّا مثال الحقّ. والحقّ بالجملة ما يتقن به الإنسان إمّا بنفسه بعلم أوّل وإمّا ببرهان. وكلّ ملة لم يكن الضرب الأوّل من الآراء التي فيها يشمل على ما يمكن أن يتقن به الإنسان لا من ذاته ولا ببرهان، ولا كان فيه مثال لشيء يمكن أن يتقن به بأحد هذين الوجهين، فتلك ملة ضلالة.

(۵) فالملة الفاضلة شبيهة بالفلسفة. و كما أنّ الفلسفة منها نظريّة ومنها عمليّة، فالنظريّة الفكرية هي التي إذا علمها الإنسان لم يمكنه أن يعملها، والعمليّة هي التي إذا علمها الإنسان أمكنه أن يعملها، (كذلك الملة). و العمليّة في الملة هي التي كلياتها في الفلسفة العمليّة. و ذلك أنّ التي في الملة من العمليّة هي تلك الكليات مقدّرة بشرائط قيّدت بها، فالمقيّد بشرائط هو أخصّ ممّا أطلق بلاشرائط، مثل قولنا «الإنسان الكاتب» هو أخصّ من قولنا «الإنسان». فإذا الشرائع الفاضلة كلّها تحت الكليات في الفلسفة

العملية. والآراء النظرية التي في الملة براهينها في الفلسفة النظرية، وتؤخذ في الملة بلابراهين. فإذا الجزءان اللذان منهما تلتئم الملة هما تحت الفلسفة، لأن الشيء إنما يقال إنه جزء لعلم أو إنه تحت علم بأحد وجهين: إما أن تكون براهين مأخذ فيه بلا براهين هي في ذلك العلم (أ) وإذا كان العلم الذي يشتمل على الكليات هو الذي يعطي أسباب الجزئيات التي تحته. فالجزء العملي من الفلسفة إذن هو الذي يعطي أسباب الشرائط التي يُقدَّر بها الأفعال لأجل أي شيء شرطت وأي غرض قصد أن يُنال بتلك الشرائط. وإذا كان علم الشيء هو العلم البرهاني، فهذا الجزء من الفلسفة هو الذي يعطي إذن برهان الأفعال المقدرة التي في الملة الفاضلة. وقد كان الجزء النظري من الفلسفة هو الذي يعطي براهين الجزء النظري من الملة فإذا الفلسفة هي التي تعطي براهين ما تحتوي عليه الملة الفاضلة. فإذا المهنة الملكية التي عنها تلتئم الملة الفاضلة هي تحت الفلسفة.

(٦) وإذا كان الجدل يعطي الظن القوي فيما تعطي فيه البراهين اليقين أو في كثير منها، و(كانت الخطابة تقنع) في كثير مما ليس شأنه أن يبرهن ولا أيضاً مما ينظر فيه الجدل، وكانت الملة الفاضلة ليست إنما هي للفلاسفة أو لمن منزلته أن يفهم ما يخاطب به على طريق الفلسفة فقط، بل أكثر من يُعلم آراء الملة ويُلقنها ويؤخذ بأفعالها ليست تلك منزلته - وذلك إما بالطبع وإما لأنه مشغول عنه - وكانوا أولئك ليس ممن لا يفهم المشهورات أو المقنعات، صار الجدل والخطابة لذلك السبب عظيمي الغناء في أن تصحح بهما آراء الملة عند المدنيين وتُنصر بهما ويد(افع) عن(ها) وتمكن في نفوسهم وفي أن تُنصر بهما تلك الآراء إذا ورد من يروم مغالطة أهلها بالقول وتضليلهم ومعاندتها.

(٧) والرئيس الأول قد يلحقه ويعرض له أن لايقدر الأفعال كلها ويستوفيها فيقدر أكثرها، و(قد) يلحقه في بعض ما يقدره أن لايستوفي شرائطها كلها بل يمكن أن تبقى أفعال كثيرة مما سبيلها أن تُقدَّر فلايقدرها لأسباب تعرض: إما لأن المنية تخترمه وتعالجه قبل أن يأتي على جميعها وإملاًشغال (ضرورية) تعوقه من حروب وغيرها وإما لأنه لايقدر الأفعال إلا عند حادث حادث و(عارض عارض) مما يشاهده (هو) أو (مما) يُسأل عنه. (فيقدر) حينئذ ويشرع و(يسن) ماينبغي أنيعمل في ذاك النوع من الحوادث. فلا تعرض كل العوارض في زمانه ولا في البلد

الذي هو فيه، فتبقى أشياء كثيرة ممّا يجوز أن يعرض في غير زمانه أو في غير بلده يُحتاج فيها إلى (فعل محدود) مقدّر (في ذلك الشيء العارض) فلا يكون (هو) شرّع فيها شيئاً أو يعتمد إلى ما يظنّ أو يعلم أنّها من الأفعال أصول تمكّن غيره أن يستخرج عنها الباقية فيشرّع فيها كيف وكم ينبغي أن تُعمل ويترك الباقية علماً منه أنّه يمكن أن يستخرجها غيره إذا (قصد قصده و) احتذي حذوه، أو يري أن يبتدىء في أن يشرّع ويقدر الأفعال التي هي أعظم قوّة وأكثر نفعاً وأشدّ غنى (و جدوي) في أن تلتئم بها المدينة وترتبط وينتظم أمرها، فيشرّع في تلك وحدها ويترك الباقية إمّا لوقت فراغه لها أو لأنّ غيره (يمكنه أن) يستخرجها، إمّا في زمانه وإمّا بعده، إذا احتذي حذوه.

(٨) فإذا خلفه بعد وفاته من هو مثله في جميع الأحوال كان الذي يخلفه هو الذي يقدر ما لم يقدره الأوّل، وليس هذا فقط، بل و (له أيضاً) أن يغيّر كثيراً ممّا شرّعه الأوّل، فيقدره غير ذلك التقدير إذا علم أنّ ذلك هو الأصلح في زمانه، لأنّ الأوّل أخطأ، لكنّ الأوّل قدره بما هو الأصلح في زمانه، وقدر هذا بما هو الأصلح بعد زمان الأوّل، ويكون ذلك ممّا لو شاهده الأوّل لغيره أيضاً وكذلك إذا خلف الثاني ثالث مثل الثاني في جميع أحواله، والثالث رابع، فإنّ للتالي أن يقدر من تلقاء نفسه ما لا يجده مقدّراً، وله أن يغيّر ما قدره من قبله، لأنّ الذي قبله لو بقي لغيره أيضاً ذلك الذي (غيره الذي) بعده.

(٩) وأمّا إذا مضى واحد من هؤلاء الأئمة الأبرار الذين هم الملوك في الحقيقة و لم يخلفه من هو مثله في جميع الأحوال احتيج في كلّ ما يعمل في المدن التي تحت رئاسة من تقدّم إلى أن يحتذي في التقدير حذو من تقدّم ولا يخالف ولا يغيّر بل يُبقى كلّ ما قدره المتقدّم على حاله، وينظر إلى كلّ ما يحتاج إلى تقدير ممّا لم يصرح به من تقدّم فيستنبط ويستخرج عن الأشياء التي صرح الأوّل بتقديرها، فيضطرّ حينئذٍ إلى صناعة الفقه، وهي التي يقتدر الإنسان بها على أن يستخرج ويستنبط صحة تقدير شيء شيء ممّا لم يصرح واضع الشريعة بتحديدته عن الأشياء التي صرح (فيها) بالتقدير، وتصحيح ذلك بحسب غرض واضع الشريعة بالملّة (بأسرها) (التي شرّعها) في الأمّة التي لهم شرّعت. وليس يمكن هذا التصحيح أو يكون صحيح الاعتقاد لآراء تلك الملّة فاضلاً بالفضائل التي هي في تلك الملّة فضائل. فمن كان هكذا فهو فقيه.

(١٠) وإذا كان التقدير (في) شيئين - في الآراء و (في) الأفعال - لزم أن تكون صناعة الفقه جزئين: جزءاً في الآراء و جزءاً في الأفعال. فالفقيه في الأفعال يلزمه أن يكون قد استوفى علم كل ما صرح واضع الشريعة بتحديدده من الأفعال. والتصريح ربّما كان بقول و ربّما كان بفعل يفعلُه واضع الشريعة، فيقوم فعله ذلك مقام قوله في ذلك الشيء أنه ينبغي أن يُفعل فيه كذا وكذا وأن يكون مع ذلك عارفاً بالشرائع. التي إنّما شرّعها الأوّل بحسب وقت ما ثمّ أبدل مكانها غيرها و استدأماها ليحتذي في زمانه حذو الأخيرة لا الأولى. و يكون أيضاً عارفاً باللغة التي بها كانت مخاطبة الرئيس الأوّل، و عادات أهل زمانه في استعمالهم لغتهم، و ما كان منها يُستعمل في الدلالة على الشيء بجهة الاستعارة له و هو في الحقيقة اسم غيره، لئلا يظنّ بالشيء الذي استُعير له اسم شيء آخر (أنّه عند) ما لفظ به أراد ذلك الشيء الآخر، أو يظنّ أنّ هذا هو ذاك و يكون له مع ذلك جودة فطنة للمعنى الذي أريد بالاسم المشترك في الموضع الذي استُعمل فيه ذلك الاسم، وكذلك متى كان الاشتراك (في القول) و يكون له جودة فطنة أيضاً للذي يُستعمل على الإطلاق و مقصد القائل أخصّ منه، و الذي يُستعمل في ظاهر القول على التخصيص و مقصد القائل أعمّ منه، و الذي يُستعمل على التخصيص أو على العموم أو على الإطلاق و مقصد القائل هو ما يدلّ ذلك عليه في الظاهر. و يكون له معرفة بالمشهور من الأمور و الذي هو في العادة. و يكون له مع ذلك قوّة على أخذ التشابه و التباين في الأشياء، و قوّة على اللّازم للشيء من غير اللّازم - و ذلك يكون بجودة الفطرة و بالدربة الصناعيّة - و يصل إلى ألفاظ واضع الشريعة في جميع ما شرّعه بقول، و إلى أفعاله فيما شرّعه بأن فعله و لم ينطق به إمّا بالمشاهدة و السماع منه إن كان في زمانه و صحّبه و إمّا بالأخبار عنه - و الأخبار عنه إمّا مشهورة و إمّا مقنعة، و كلّ واحدة من هذه إمّا مكتوبة و إمّا غير مكتوبة. و الفقيه في الآراء المقدّرة في الملة ينبغي أن يكون قد علم ما علمه الفقيه في الأعمال. فالفقه في الأشياء العمليّة من الملة إذن إنّما يشتمل على أشياء هي جزئيات الكلّيات التي يحتوي عليها المدني، فهو إذن جزء من أجزاء العلم المدنيّ و تحت الفلسفة العمليّة. و الفقه في الأشياء العلميّة من الملة مشتمل إمّا على جزئيات الكلّيات التي تحتوي عليها الفلسفة النظريّة و إمّا على (ما هي) مثالات الأشياء تحت الفلسفة النظرية، فهو إذن جزء من الفلسفة النظرية و

تحتها (و العلم النظريّ الأصل).

(۱۱) و العلم المدنيّ يفحص أولاً عن السعادة. و يعرف أنّ السعادة ضربان: سعادة يُظنّ بها أنّها سعادة من غير أن يكون كذلك، و سعادة هي في الحقيقة سعادة و هي التي تطلب لذاتها و لا تُطلب في وقت من الأوقات ليُنال بها غيرها، و سائر الأشياء الآخر إنّما تُطلب لئُنال هذه، فإذا نيلت كفّ الطلب. و هذه ليست تكون في هذه الحياة بل في الحياة الآخرة التي (تكون) بعد هذه، و هي تسمى السعادة القصوى. و (أمّا) التي يُظنّ بها أنّها سعادة و ليست كذلك فهي مثل الثروة و اللذات أو الكرامة و أن يُعظّم الإنسان أو غير ذلك من التي تُطلب و تُقتني في هذه الحياة من التي يسميها الجمهور خيرات.

(۱۲) ثمّ يفحص عن الأفعال و السير و الأخلاق و الشيم و الملكات الإرادية حتّى يستوفيها كلّها و يأتي عليها.

(۱۳) ثمّ يبيّن أنّ هذه ليس يمكن أن توجد جميعاً في إنسان واحد. (و لا أن يستعملها إنسان واحد)، بل إنّما يمكن أن تُستعمل و تظهر بالفعل بأن تتوزّع في جماعة. و يبيّن أنّها إذا توزّعت في جماعة، فليس يمكن [أن يقوم] من يُفوّض إليه نوع من هذه أن يقوم بذلك و لا أن يستعمله دون أن يعاونه آخر بالنوع الذي فوّض إليه القيام به، و لا أيضاً ذلك يمكنه أن يقوم بما فوّض إليه دون أن يعاونه ثالث بالنوع الذي فوّض إليه القيام به. و أنّه لا يمتنع مع ذلك أن [لا] يوجد فيهم من لا يمكنه القيام بفعله الذي فوّض إليه دون أن تعاونه جماعة كلّ واحد منهم بالنوع الذي فوّض إليه القيام به: مثال ذلك أنّ الذي يفوّض إليه القيام بأمر الفلاحة لا يتمّ فعله دون أن يعاونه النجار بأن يعدّ له خشبة الكراب و يعدّ له الحدّاد حديد الكراب و يعدّ له البقّار بقر الفدان. فيبيّن أنّ الأفعال و الملكات الإرادية ليس يمكن أن يُبلّغ بها الغرض دون أن تتوزّع أنواعها في جماعة عظيمة إمّا واحد واحد منها على واحد واحد من الجماعة أو واحد واحد على طائفة طائفة من الجماعة. حتّى يكون تعاون طوائف الجماعة بالأفعال و الملكات التي فيها على تكميل الغرض بجملة الجماعة كتعاون أعضاء الإنسان بالقوى التي فيها على تكميل الغرض بجملة البدن، و أنّه يلزم لذلك أن يكون الجماعة متجاورين في مسكن [بالتجاور] (واحد). و يحصى أصناف الجماعات المتجاورة في مسكن واحد، و أنّ منها جماعة مدنيّة و منها جماعة أميّة و غير ذلك.

(١٤) ثم يميّز السير والأخلاق والملكات التي إذا استعملت في المدن أو الأمم عمرت بها مساكنهم ونال بها أهلها الخيرات في هذه الحياة الدنيا والسعادة القصوي في الحياة الأخرى، ويفردها عن التي ليست كذلك، وأن التي تُنال بها السعادة القصوي من الأفعال والسير والأخلاق والشيم والملكات الإرادية هي الفاضلة وحدها وهي الخيرات وحدها وهي الجميلة في الحقيقة. وما عداها من الأفعال والملكات فهي المظنون بها (أنها) خيرات أو فضائل أو جميلة من غير أن تكون كذلك، بل هي في الحقيقة ضرور.

(١٤آ) ويبيّن أنّ التي شأنها أن توزّع في المدينة أو في المدن أو في أمة أو في أمم لتستعمل استعمالاً مشتركاً إنّما يتأتى ذلك برئاسة تمكّن تلك الأفعال والملكات في المدينة أو في الأمة وتجتهد في أن تحفظها عليهم حتى لا تزول عنهم ولا تبعد، وأنّ الرئاسة التي بها تمكّن فيها تلك السير والملكات وتحفظها عليهم ليس يمكن أن تكون إلا بمهنة وصناعة وملكة وقوة تكون عنها الأفعال التي بها تمكّن فيهم وتحفظ عليهم. وهذه المهنة هي مهنة الملك والمهنة الملكية أو ما شاء الإنسان أن يسميها بدل اسم الملك. والسياسة هي فعل هذه المهنة وذلك أن تفعل الأفعال التي بها تمكّن تلك السير وتلك الملكات في المدينة والأمة وتُحفظ عليهم. وإنّما تلتئم هذه المهنة بمعرفة جميع الأفعال التي بها يتأتى التمكين أولاً والحفظ بعد ذلك. وأنّ الرئاسة التي بها تمكّن في المدينة (أو) (في) الأمة السير والملكات التي تنال بها السعادة القصوي وتحفظها عليهم هي الرئاسة الفاضلة. والمهنة الملكية التي بها تكون هذه الرئاسة هي المهنة الملكية الفاضلة. والسياسة الكائنة عن هذه المهنة هي السياسة الفاضلة. (والمدينة) ولأمة المنقادة لهذه السياسة هي المدينة الفاضلة والأمة الفاضلة. والإنسان الذي هو جزء من هذه المدينة أو الأمة هو الإنسان الفاضل. والرئاسة والمهنة الملكية والسياسة التي ليس يقصد بها أن ينال السعادة القصوي التي هي السعادة في الحقيقة بل كان يقصد بها أن يحصل خيراً من الخيرات التي في هذه الحياة الدنيا خاصة - وهي التي يظنّها الجمهور خيرات - فإنّها ليست فاضلة، بل تسمّى رئاسة جاهليّة وسياسة جاهليّة ومهنة جاهليّة، بل لا تسمّى مُلكاً لأنّ المُلك عند القدماء ما كان بمهنة ملكيّة فاضلة. والمدينة أو الأمة المنقادة لما تمكّن فيها الرئاسة الجاهليّة من الأفعال والملكات، تسمّى المدينة أو الأمة

الجاهليّة، والإنسان الذي هو جزء من هذه المدينة (يسمّى) إنسان جاهليّ. وتنقسم هذه الرئاسة والمدن والأمم أقساماً كثيرة. ويسمّى كلّ واحد منها باسم غرضها الذي تقصده من الخيرات المظنونة: إمّا اللذات وإمّا الكرامات وإمّا اليسار وإمّا غير ذلك. ولا يمتنع أن يكون مَنْ هو جزء (من) المدينة الفاضلة ساكناً بإرادته أو بلا إرادته في مدينة جاهليّة. ويكون ذلك الإنسان في تلك المدينة جزءاً غريباً منها كما لو اتَّفَق أن يكون حيوان (مّا) رجله مثلاً رجل حيوان (من نوع) آخر (دونه). وكذلك حال مَنْ هو جزء مدينة جاهليّة متى سكن في مدينة فاضلة، (لا يكون كحيوان مّا رأسه مثلاً رأس حيوان من نوع آخر أشرف منه). ولهذا احتاج الأفاضل الذين دُفِعوا إلى سكنى المدن الجاهليّة لعدم المدينة الفاضلة إلى الهجرة إلى المدينة الفاضلة إذا اتَّفَق وجودها في وقت مّا.

(١٤ ب) وأن الرئاسة الفاضلة ضربان: رئاسة أولى ورئاسة تابعة للأولى. فالرئاسة الأولى هي التي تمكّن في المدينة أو الأمة السير والملكات الفاضلة أولاً من غير أن تكون تلك فيهم قبل ذلك وتنقلهم مع ذلك عن السير الجاهليّة إلى السير الفاضلة. فالذي يقوم بهذه الرئاسة هو الرئيس الأوّل. والرئاسة التابعة للأولى هي التي تقتفي في أفعالها حذو الرئاسة الأولى والقائم بهذه الرئاسة يسمّى رئيس السنّة وملك السنّة ورئاسته هي الرئاسة السنيّة. والمهنة الملكيّة الفاضلة الأولى تلتئم بمعرفة جميع الأفعال التي بها يتأتى تمكين السير والملكات الفاضلة في المدن والأمم. وحفظها عليهم وحياطتها وإحرازها عن أن يداخلها شيء من السير الجاهليّة، فإنّ تلك كلّها أمراض تعرض للمدن الفاضلة - على مثال ما عليه مهنة الطبّ، فإنّها إنّما تلتئم بمعرفة جميع الأفعال التي تمكّن الصّحة في الإنسان وتحفظها عليه وتحوطها من أن يعرض لها شيء من الأمراض.

(١٤ ج) والطبيب فيّين أنّه ينبغي أن يعرف أنّ الأضداد ينبغي أن تقاوم بالأضداد، ويعرف أيضاً أنّ الحرارة تقاوم بالبرودة، ويعرف أيضاً أنّ الحمّى الصفراويّة ينبغي أن تقاوم بماء الشعير، أو بماء التمر الهندي. وهذه الثلاثة بعضها أعمّ من بعض: فأعمّها أنّ الأضداد ينبغي أن تقاوم بالأضداد، وأخصّها أنّ الحمّى الصفراويّة ينبغي أن تقاوم بماء الشعير، وقلنا «إنّ الحرارة تقاوم بالبرودة» متوسط بين الأعمّ والأخصّ. غير أنّ الطبيب لمّا كان لمّا عالج إنّما يعالج أبدان الأشخاص و

الآحاد، مثل بدن زيد و بدن عمرو. صار لا يجتزىء في علاج حمى زيد الصفراوية بما عرفه من أن الأضداد تقاوم بالأضداد. ولا أن الحمى الصفراوية ينبغي أن تقاوم بماء الشعير، دون أن يعلم في حمى زيد هذا علماً أخص من تلك الأشياء التي عرفها من صناعته: فيفحص هل حمّاه هذه الصفراوية ينبغي أن تقاوم بماء الشعير (من) قبل امتلاء في بدنه من أشياء بارادة رطبة، أو أن ماء الشعير يصحّ الخلط فلا يتركه أن ينضج، وأشباه هذه. وإن كان ينبغي أن يُسقى ماء الشعير فليس يجتزىء بأن يكون عرف ذاك معرفة مطلقة دون أن يعرف كم مقدار ما ينبغي أن يُسقى منه في كثرته و كيف ينبغي أن يكون قوام ما يُسقاها منه في الثخن و الرقة و في أى وقت من أوقات النهار ينبغي أن يُسقى و في أى حال من أحوال زيد هذا المحموم ينبغي أن يُسقى. فيكون قد قدر ذلك في كمّيته و كيفيته و في زمانه. و ليس يمكنه أن يقدر دون أن يشاهد العليل ليكون تقدير ذلك بحسب ما يشاهد من حال هذا العليل الذي هو زيد. و بين أن تقديره هذا ليس يمكن أن يكون استفاده من كتب الطب التي تعلّمها و ارتاض بها و لا بقدرته على معرفة الكلّيات و الأشياء العامة التي هي مثبتة في كتب الطب، بل بقوة أخرى تحدث بمزاولة أعمال الطب في واحد واحد من آحاد الأبدان و بطول مشاهدته لأحوال المرضى و التجربة التي تحصل له في طول الزمان عن معاناته العلاج و تولّيه ذلك في شخص شخص فإذن الطبيب الكامل إنّما تتم له مهنته حتّى يتأتّى بها الأفعال الكائنة عن تلك المهنة بقوتين اثنتين: إحداهما بالقدرة على معرفة الكلّيات التي هي أجزاء صناعته على الإطلاق و باستيفائها حتّى لا يشذ عنه شيء ثمّ بالقوة التي تحدث له عن طول أفعال صناعته في شخص شخص.

(١٤ د) وكذلك حال المهنة الملكية الأولى. فإنّها تشتمل أولاً على أشياء كليّة. و ليس يجتزىء في أن يفعل أفعالها تلك بأن يكون قد استوعب معرفة الأشياء الكلّية و بقدرته عليها دون أن يكون معه قوة أخرى استفادها عن طول التجربة و المشاهدة يقدر بها على تقدير الأفعال في كمّيتها و كيفيتها و أزمانها و سائر ما يمكن أن تُقدّر بها الأفعال و يشترط فيها شرائط إمّا بحسب مدينة مدينة أو أمة أمة أو واحد واحد. أو بحسب حال يحدث و بحسب عارض في وقت وقت، إذ كانت أفعال المهنة الملكية إنّما هي في المدن الجزئية: أعنى هذه المدينة و تلك المدينة أو هذه الأمة و تلك الأمة أو هذا الإنسان و ذلك الإنسان. و القوة التي يقتدر بها الإنسان على استنباط

الشرائط التي يقدّر بها الأفعال بحسب ما يشاهد في جمع جمع أو مدينة مدينة أو طائفة طائفة أو واحد واحد، وبحسب عارض عارض في مدينة أو أمة أو في واحد يسمّها القدماء التعقّل. وهذه القوّة ليست تحصل بمعرفة كليات الصناعة واستيفائها كلّها لكن بطول التجربة في الأشخاص.

(١٥) والعلم المدنيّ الذي هو جزء من الفلسفة يقتصر فيما يفحص عنه من الأفعال والسير والملكات الإرادية وسائر ما يفحص عنه على الكليات وإعطاء رسومها، ويعرّف أيضاً الرسوم في تقديرها في الجزئيات كيف وبأيّ شيء وبكم شيء ينبغي أن تُقدّر، ويتركها غير مقدّرة بالفعل، لأنّ التقدير بالفعل لقوّة أخرى غير الفلسفة، وعسى أن تكون الأحوال والعوارض التي بحسبها يكون التقدير بلا نهاية و غير محاط بها. وهذا العلم جزءان: جزء يشتمل على تعريف السعادة وما هي السعادة في الحقيقة وما هي المظنون بها أنّها سعادة وعلى إحصاء الأفعال والسير والأخلاق والقيم والملكات والإرادية الكلية التي شأنها أن تكون في المدن والأمم، ويميّز الفاضل منها من غير الفاضل. و جزء يشتمل على تعريف الأفعال التي بها تُمكن الأفعال والملكات الفاضلة وتُرتّب في أهل المدن والأفعال التي بها يُحفظ عليهم ما مُكّن فيهم.

(١٦) ثمّ يحصى أصناف المهن الملكية غير الفاضلة و [الرئاسات] كم هي. و يعطي رسوم الأفعال التي تفعلها كلّ واحدة من تلك المهن الملكية حتّى يُنال بها غرضها من أهل المدن التي تحت رئاستها. و يبيّن أنّ تلك الأفعال والسير والملكات التي هي غير فاضلة هي أمراض المدن الفاضلة، و سيرها وسياساتها أمراض المهنة الملكية الفاضلة. و أمّا الأفعال والسير والملكات التي في المدن غير الفاضلة فهي أمراض المدن الفاضلة.

(١٧) ثمّ [لا] يحصى كم الأسباب والجهات التي من قبلها لا يؤمن في الأكثر أن تستحيل الرئاسات الفاضلة و (سير) المدن الفاضلة إلى السير والملكات غير الفاضلة، وكيف تكون استحالاتها إلى غير الفاضلة. و يحصى ويعرّف الأفعال التي بها تُضبط المدن والسياسات الفاضلة حتّى لا تفسد ولا تستحيل إلى غير الفاضلة، و الأشياء التي بها يمكن إذا استحال و مرضت أن تُردّ إلى صحتها.

(١٨) ثم يبيّن أنّ المهنة الملكية الفاضلة الأولى لا يمكن أن تكون أفعالها عنها

على التمام إلا بمعرفة كليات هذه الصناعة بأن تُقرن إليها الفلسفة النظرية وبأن ينضاف إليها التعقل - وهو القوة الحاصلة عن التجربة الكائنة بطول مزاوله أفعال الصناعة في آحاد المدن والأمم وآحاد جمع جمع، وتلك هي القدرة على جودة استنباط الشرائط التي تُقدّر بها الأفعال والسير والملكات بحسب جمع جمع أو مدينة مدينة أو أمة أمة، إما بحسب وقت ما قصير أو بحسب وقت ما طويل محدود أو بحسب الزمان إن أمكن. وتقديرها أيضاً بحسب حال حال يحدث و عارض عارض يعرض في المدينة أو في الأمة أو في الجمع - وأن هذه هي التي تلتئم بها (المهنة) الملكية الفاضلة الأولى. وأما التابعة لها التي رئاستها سنّية فليس تحتاج إلى الفلسفة بالطبع. و(يبين) أن الأجود والأفضل في المدن والأمم الفاضلة أن يكون ملوكها ورؤساؤها الذين يتوالون في الأزمان على شرائط الرئيس الأول. ويعرّف كيف ينبغي أن يُعمل حتى يكون ملوكها الذين يتوالون على أحوال من الفضيلة واحدة بأعيانها، وأي شرائط يُتفق في أولاد ملوك المدينة حتى إن وجدت في واحد منهم أمل فيه أن يصير ملكاً على مثل حال الرئيس الأول. ويبين مع ذلك كيف ينبغي أن يربى وكيف ينشأ وبماذا يؤدّب حتى يصير ملكاً على التمام. ويبين مع ذلك أن الملوك الذين رئاساتهم جاهلية ليس يحتاجون إلى كليات هذه الصناعة ولا إلى الفلسفة، بل يمكن كل واحد منهم أن يصير إلى غرضه في المدينة بالقوة التجريبية التي تحصل له في جنس الأفعال التي ينال بها مقصوده ويصل بها إلى غرضه من الخيرات المظنونة متى اتفقت له جودة قريحة خبيثة [فان] قوية للتأني لاستنباط ما يحتاج إليه هو في تقدير الأفعال التي يفعلها هو وفي تقدير الأفعال التي يستعمل فيها أهل المدينة؛ وتكون مهنته التي هو بها ملك ملتزمة عن أشياء حصلت بالتجربة، إما بتجربته هو أو بتجربة غيره من المشاركين له في مقصده ممّن مقصده من الملوك مقصده هو، فاقتفاه فيها أو تأدّب بها، وجمع إليها ما جرّبه هو - وعن أمور استنبطها هو بخبث قريحته ودهائه عن الأصول التي حصلت له بالتجربة.

(١٩) ثم يعرّف بعد ذلك مراتب الأشياء التي في العالم وبالجملة مراتب الموجودات. فيبتدىء من الأشياء التي هي أشد تأخراً من أجزاء العالم، وهي التي ليست لها رئاسة على شيء أصلاً وإنما تصدر عنها من الأفعال التي تخدم بها فقط لا الأفعال التي ترؤس بها. ويرتقى منها إلى الأشياء التي ترؤس هذه بلا توسط وهي

أقرب الأشياء التي ترؤس هذه. ويعرّف مراتبها من الرئاسة أيّ مراتب هي وكم مقدار رئاستها، وأنها بعد ليست تامة الرئاسة، وأن الهيئات والقوى الطبيعية التي لها ليست كافية في أن تكون لها من أجلها رئاسات بأنفسها حتّى تستغنى عن أن ترؤسها غيرها.

بل يلزم ضرورة أن تكون هناك رئاسات فوقها تدبرها. فيرتقى منها إلى أقرب الأشياء التي ترؤس هذه، ويعرّف مراتبها في الرئاسة، أيّ مراتب هي، وكم مقدار رئاستها، وأنها بعد ليست تامة الرئاسة، وأن الهيئات والقوى الطبيعية التي لها ليست كافية في أن تكون لها من أجلها رئاسات بأنفسها حتّى تستغنى عن أن ترؤسها غيرها، بل يلزم ضرورة أن تكون هناك رئاسات فوقها تدبرها. فيرتقى منها إلى أقرب الأشياء التي ترؤس هذه، ويعرّف مراتبها في الرئاسة أيّ مراتب هي، وكم مقادير رئاساتها، وأنها أيضاً ليست تامة إلا أنها أتم من رئاسات ما دونها، ويعرّف أيضاً أن قواها و هيئاتها الطبيعية ليست بعد كافية في أن تكون رئاساتها بأنفسها حتّى لا يكون لها رئيس أصلاً، بل يلزم ضرورة أن تكون فوقها رئاسات آخر تدبرها. فيرتقى أيضاً إلى أقرب الأشياء التي ترؤس هذه أيضاً، ويعرّف من أمرها ما عرّف من تلك الأول. فلا يزال يرتقى هكذا من أشياء في مراتب سفلى إلى أشياء في مراتب عليا أتم رئاسة من التي دونها. وهكذا يرتقى من الأكمل إلى الأكمل فالأكمل من الموجودات، و يعرّف أنه كلما يرتقى إلى مرتبة (أعلى) وإلى موجود أكمل في نفسه وأكمل رئاسة يلزم أن يكون عدد ما فيها من الموجودات أقل وأن يكون كلّ واحد من الموجودات التي فيها أزيد وحدة في نفسه وأنقص كثرة. ويبين مع ذلك [ان] الكثرة في الشيء والوحدة التي به. ولا يزال يرتقى على كمال هذا النظام من رتبة إلى رتبة رئاسة أكمل منها إلى أن ينتهي إلى رتبة لا يمكن أن يكون فيها إلا موجود واحد - واحد في العدد و واحد من كلّ وجوه الوحدة - ولا يمكن أيضاً أن تكون فوقها رئاسة بل يكون الرئيس الذي في تلك الرتبة يدبر كلّ ما دونه ولا يمكن أن يدبره آخر أصلاً ويؤس كلّ ما دونه؛ وأنه لا يمكن أن يكون فيه نقص ولا بوجه من الوجوه أصلاً، ولا يمكن أن يكون كمال أتم من كماله ولا وجود أفضل من وجوده، وأن كلّ ما دونه ففيه بوجه من الوجوه نقص، وأن أقرب المراتب إليه أكمل المراتب التي دون رتبته.

(٢٠) ثم لا يزال كلما انحط كانت الموجودات في كلّ رتبة أزيد كثرة وأنقص كمالاً

إلى أن ينتهي إلى آخر الموجودات وهي التي أفعالها أفعال خدمة، وأن هذه المتأخرة لاشيء أشد تأخرًا منها في الوجود ولا يمكن أن تكون أفعالها أفعال رئاسة أصلاً. وأن ذلك الأول الواحد الأقدم الذي لاشيء يمكن أن يكون أشد تقدماً منه لا يمكن أن يكون فعله فعل خدمة أصلاً، وأن كل واحد من المتوسطات التي هي في المراتب التي دون الرئيس الأول أفعالها فيما دونها أفعال رئاسة تخدم بها الرئيس الأول. ويعرف مع ذلك ائتلافها وارتباط بعضها ببعض وانتظامها وانتظام أفعالها وتعاضدها حتى تكون على كثرتها كشيء واحد عن قوة تدبير ذلك الواحد لها ونفاذه في جميعها على قدر مرتبته وبحسب ما يلزم أن يكون عليه من هو في تلك الرتبة من الوجود على مقدار استئصاله الطبيعي الذي له وما يلزم أن يفوض إليه من الأعمال التي يخدم بها أو يرؤس بها أو بجميع الأمرين.

(٢١) ثم يأخذ نظائر هذه في القوى النفسانية الإنسانية).

(٢٢) ثم يأخذ نظائر هذه في أعضاء بدن الإنسان.

(٢٣) ثم يأخذ نظائر هذه أيضاً في المدينة الفاضلة ويجعل منزلة الملك والرئيس الأول فيما منزلة الإله الذي هو المدبر الأول للموجودات وللعالم وأصناف ما فيه. (٢٤) ثم لا يزال يُنزل المراتب فيها إلى أن ينتهي من أقسام أهل المدينة إلى الطوائف التي أفعالهم أفعال لا يمكن أن يرؤسوا بها بل يخدموا فقط، وملكاتهم الإرادية التي لهم ملكات لا يمكن أن يرأس بها بل أن يُخدم فقط، وأن الطوائف التي في المراتب المتوسطة أفعالها أفعال ترؤس بها ما دونها وتخدم بها من فوقها، وأن الأقرب فالأقرب إلى رتبة الملك أكمل هيئات وأفعالاً، فلذلك تكون أكمل رئاسة، إلى أن ينتهي إلى رتبة المهنة الملكية. وبيّن أن تلك المهنة لا يمكن أن يخدم بها إنسان أصلاً بل هي مهنة وملكة يرأس بها فقط.

(٢٥) ثم يبتدي بعد ذلك فيرتقى من أولى المراتب فيها وهي مراتب الخدمة إلى أقرب ما فوقها من مراتب الرئاسة. ولا يزال يرتقى بالقول والصفة من رتبة سفلى إلى رتبة أعلى منها إلى أن ينتهي إلى رتبة ملك المدينة (الذي يرؤس ولا يخدم).

(٢٦) ثم يرتقى من تلك الرتبة إلى رتبة مدبر ملك المدينة الفاضلة والرئيس الأول من الروحانيين، وهو الذي جعل الروح الأمين وهو الذي به يوحى الله تعالى إلى الرئيس الأول للمدينة، فينظر ما رتبته وأي رتبة هي من مراتب الروحانيين.

(۲۷) ثم لا يزال هكذا يرتقى في التعريف إلى أن ينتهي إلى الإله جلّ ثناؤه وبيّن كيف ينزل الوحي من عنده رتبة رتبة إلى الرئيس الأول، فيدبر الرئيس الأول المدينة (أ) والأمة والأمم بما يأتي به الوحي من الله تعالى فينفذ التدبير أيضاً من الرئيس الأول إلى كلّ قسم من أقسام المدينة أيضاً على ترتيب إلى أن ينتهي إلى الأقسام الأخيرة. وبيّن ذلك بأنّ الله تعالى هو المدبر أيضاً للمدينة الفاضلة كما هو المدبر للعالم، وأن تدبيره تعالى للعالم بوجه و تدبيره للمدينة الفاضلة بوجه آخر غير أنّ بين التدبيرين تناسب و بين أجزاء العالم و أجزاء المدينة أو الأمة الفاضلة تناسب، وأنّه يلزم أيضاً أن يكون بين أجزاء الأمة الفاضلة ائتلاف و ارتباط و انتظام و تعاضد بالأفعال، وأنّ الذي يوجد في أجزاء العالم من الائتلاف و الارتباط و الانتظام و التعاضد بالأفعال عن الهيئات الطبيعيّة التي لها يجب أن يوجد مثلها في أقسام الأمة الفاضلة عن الهيئات و الملكات الإراديّة التي لها. وكما أنّ مدبر العالم جعل في أجزاء العالم هيئات طبيعيّة بها ائتلفت و انتظمت و ارتبطت و تعاضدت بالأفعال حتّى صارت على كثرتها وكثرة أفعالها كشيء واحد يفعل فعلاً واحداً لغرض واحد كذلك يلزم مدبر الأمة أن يجعل و يرسم في نفوس أقسام الأمة و المدينة هيئات و ملكات إراديّة تحملهم على ذلك الائتلاف و الارتباط بعضها ببعض و التعاضد بالأفعال حتّى تصوير الأمة و الأمم على كثرة أقسامها و اختلاف مراتبها وكثرة أفعالها كشيء واحد يفعل فعلاً واحداً ينال به غرضاً واحداً. و نظير ذلك يتبيّن لمن تأمل أعضاء (بدن) الإنسان. وكما أنّ مدبر العالم أعطى العالم و جزاءه مع الفطر و الغرائز التي ركّزها أشياء أخرى يستبقى و يستديم بها وجود العالم و أقسامه على ما فطرها عليه مدداً طويلة جداً كذلك ينبغي أن يفعل مدبر الأمة الفاضلة. فإنّه ينبغي أن (لا) يقتصر على الهيئات و الملكات فاضلة التي يرسمها في نفوسهم ليأتلفوا و يرتبطوا و يتعاضدوا بالأفعال دون أن يعطى مع ذلك أشياء أخرى يلتمس بها استبقاءهم و استدامتهم على الفضائل و الخيرات التي ركّزها فيهم منذ أوّل الأمر. و بالجملة فإنّه ينبغي أن يتأسى بالله و (يقتفى آثار تدبير مدبر العالم) فيما أعطى أصناف الموجودات و فيما دبر به أمورها من الغرائز و الفطر و الهيئات الطبيعيّة التي جعلها و ركّزها فيها حتّى تمت الخيرات الطبيعيّة في كلّ واحد من أصناف العوالم بحسب رتبته و في جملة الموجودات، فيجعل هو (أيضاً) في المدن و الأمم نظائرها من الصناعات و الهيئات

و الملكات الإرادية حتّى تتمّ له الخيرات الإرادية في كلّ واحدة من المدن و الأمم بحسب رتبته و استئهاله ليصل لأجل ذلك جماعات الأمم و المدن إلى السعادة في هذه الحياة و في الحياة الآخرة. و لأجل هذا يلزم أيضاً أن يكون الرئيس الأول للمدينة الفاضلة قد عرف الفلسفة النظرية على التمام، لأنّه لا يمكن أن يقف على شيء ممّا في العالم من تدبير الله تعالى حتّى يأتسي به إلّا من هناك. و تبين مع ذلك أنّ هذه كلّها لا يمكن إلّا أن تكون في المدن ملّة مشتركة تجتمع بها آراؤهم و اعتقاداتهم و أفعالهم و تأتلف بهما أقسامهم و ترتبط و تنتظم و عند ذلك تتعاقد أفعالهم و تتعاون حتّى يبلغوا الغرض الملتمس و هو السعادة القصوى.